المبحث الثالث :

العوامل السياسية

ان الظروف السياسية العالمية والمحلية تؤثر في الإنتاج الزراعي تأثيراً بالغاً ؛ ففي الفترات التي تنشب فيها الحروب والفتن والثورات الداخلية يتأثر الانتاج الزراعي تأثيراً كبيراً ، فكثيراً ما يهبط الانتاج الزراعي في فترات الحروب . بسبب التغيرات التي تصيب مسببات وأسس الانتاج نتيجة لاتجاه الدول نحو انتاج مواد حربية معينة ، وكذلك نتيجة لتجنيد العاملين في القطاع الزراعي ، أو يزداد انتاج بعض المواد ويقل انتاج المواد الأخرى ، ويتم التأكيد على توفير المواد الغذائية الأساسية والتخلي عن المواد التي تعتبر عادة مكملة للغذاء الرئيسي .

فمثلاً انتاج القطن في مصر قبل الحرب العالمية الثانية وصل إلى ١,٨٤٤,٠٠٠ باله في حين انخفض الانتاج في سنين الحرب إلى ١,٢٢٨,٠٠٠ باله[1] . كما أن السياسة الداخلية للدولة تؤثر وتحدد من طبيعة الانتاج الزراعي الحديث الذي يقوم على أساس خطة اقتصادية تضعها الدولة مراعية فيها حاجاتها الأساسية وقابليتها وموادها الطبيعية فكثيراً ما تفضل انتاج مادة معينة على ضوء حاجتها الأساسية لتلك الحاجة متناسبة مع الربح الاقتصادي للمنتج الزراعي .

وهذا ما يقوم عليه مبدأ تخطيط الانتاج الزراعي . الذي يعتمد في الأساس على قاعدتين رئيسيتين :

أ ـ الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة .

ب ـ اشباع الحاجة .

---

(١) ابراهيم المشهداني . القطن ودوره في الاقتصاد العالمي ص ١٣١ .

ولما كانت مسألة التوافق بين الانتاج والاستهلاك من المسائل التي ترتبط بالنظم الاجتماعية والسياسية ، ولاختلاف الأنظمة في علاج هذه المشكلة فقد تنتج عن ذلك مشاكل زراعية متعددة تمثلت في عدم إيجاد التنسيق بين المنتج والمستهلك الأمر الذي تطلب أن تتدخل الدول في هذا المجال .

وتدخل الدولة يختلف من نظام لآخر ، ففي الدول الاشتراكية مثلاً يكون التدخل مبنياً على أساس من التنسيق والتوفيق بين القابليات الطبيعية والبشرية وبين اشباع الحاجة الحقيقية للسكان . وهذا ما يقع ضمن الخطط التي ترسمها الدول الاشتراكية لرسم خطة الانتاج الزراعي حيث يكون الهدف الرئيسي من وراء تلك الخطط اشباع الحاجة الحقيقية لأكبر عدد من السكان دون السعي وراء فكرة الربح أو الخسارة وإنما العمل على تحقيق أكبر فائدة يحققها الانتاج الزراعي .

وقد عمدت هذه الدول إلى اتباع سياسات زراعية معينة من شأنها التحكم في نوع وكم الانتاج الزراعي سواء أكان ذلك عن طريق اصدار قوانين معينة تحدد بموجبها المساحات الزراعية المخصصة لكل محصول منطلقة من وراء الحاجة لتلك المحاصيل أو عن طريق أساليب التشجيع الأخرى ، ففي القطر العراقي نرى أن الحكومة حددت بعض المناطق الخاصة بزراعة الرز ؛ مستهدفة من ذلك أهدافاً كثيرة ، قد يكون الهدف الأول تحديد وتركيز مناطق الانتاج بالنسبة لكل محصول أو أنها تهدف لغرض المحافظة على خصوبة التربة أو أنها تستخدم ذلك من باب الموازنة بين المنتجات الزراعية ، حتى لا يكون التوسع في انتاج محصول معين على حساب المحاصيل الأخرى .

وتحديد حجم ونوع الانتاج الزراعي الذي ترسمه الخطة الزراعية للأقطار التي تخطط من أجل الانتاج الزراعي ، قد لا يأتي من حاجة ذلك القطر فحسب بل من خلال الخطة المتبعة في الانتاج العالمي . فقد أشرنا سابقاً إلى أن حجم الانتاج الزراعي أصبح يتأثر بالأسواق العالمية والمتغيرات ، والاتجاهات التي تصيب الانتاج العالمي .

ففي البرازيل مثلاً تتوافر ظروف مثالية لانتاج البن ، إلا أن الدولة حددت زراعة البن وذلك للمحافظة على أسعار البن الخارجية ولتحويل أراضي البن إلى انتاج المحاصيل الزراعية الأخرى .

وفي القطر المصري تتدخل الدولة في تحديد مساحة القطن ذو التيلة الطويلة مستهدفة من ذلك ، هدفين رئيسيين أولها المحافظة على سوق هذا النوع من القطن